الفصل الثالث

واقع العلاقات بين العراق والإمارات العربية المتحدة

الفصل الثالث

واقع العلاقات بين العراق والإمارات العربية المتحدة

سوف نبحث في هذا الفصل، واقع العلاقات الاقتصادية والسياسية بين العراق ودولة الإمارات العربية المتحدة، لما لهذين المجالين من أهمية وتأثير في علاقاتهما الثنائية.

لقد اصبح الاشتراك في المصالح الاقتصادية من العوامل المهمة في تعزيز العلاقات بين الدول، لاسيما وانه سيعود بالفائدة للأطراف المتفاعلة. كما صار لها دور كبير في تحسين العلاقات السياسية أو على الاقل تحد من آثارها السلبية.

وعلى اساس ماتقدم، تم تقسيم هذا الفصل على مبحثين، وكما يأتي:

- المبحث الأول: العلاقات الاقتصادية بين العراق والإمارات العربية المتحدة.
- المبحث الثاني: العلاقات السياسية بين العراق والإمارات العربية المتحدة.

المبحث الأول

العلاقات الاقتصادية بين العراق والإمارات العربية المتحدة

نعرض في هذا المبحث التبادل الاقتصادي الحاصل بين العراق ودولة الإمارات العربية المتحدة عموما والتبادل الاقتصادي مع اقليم كردستان العراق خصوصا، كما سوف نعرض لعمليات استثمار دولة الإمارات العربية المتحدة في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

وعلى اساس ماتقدم، تم تقسيم هذا المبحث على مطلبين، تناول المطلب الأول موضوع التبادل الاقتصادي، فيما تناول المطلب الثاني عمليات الاستثمار، وكما يأتي:

المطلب الأول: التبادل الاقتصادي

قام العراق ودولة الامارات العربية المتحدة بتشكيل اللجنة العراقية- الإماراتية المشتركة عام ٢٠٠٢، وعقدت أول اجتماع لها في بغداد للمدة ٢٢-٢٤/ أيار/٢٠٠٢. ثم عقدت اللجنة اجتماعها بعد انقطاع دام عشر سنوات في أبو ظبي للمدة من ١٥-١٦/كانون الثاني/٢٠١٢ برئاسة وزيري خارجية البلدين، وتمخض عنها توقيع محضر اجتماع الدورة الثامنة للجنة المشتركة بين الدولتين خلال المدة من ١٥-١٦/كانون الثاني/٢٠١٢ الذي يحدد مجالات التعاون الدبلوماسي والتجاري والاقتصادي بين البلدين(١).

وفيما يخص التبادل التجاري بين دولة الإمارات العربية المتحدة والعراق، فقد بلغت الصادرات العراقية ماعدا النفط الخام والمنتجات النفطية الى دولة الامارات العربية المتحدة عام ٢٠٠٧ حوالي (٣.٤٤٢١٩) مليار دينار عراقي، وفي عام ٢٠٠٨ حوالي (٨.١٢٦٩٧) مليار دينار عراقي (٢).

ولقد ارتفع حجم التبادل التجاري غير النفطي بين دولة الامارات العربية المتحدة والعراق خلال عام ٢٠٠٩ الى حوالي ٥,٠١٩ مليار دولار مقابل حوالي ٣.٠٧٩ مليار دولار للعام ٢٠٠٨ بنسبة نمو ٦٣% ليصبح العراق الشريك التجاري

---

(١) جمهورية العراق، وزارة الخارجية، سفارة جمهورية العراق في أبو ظبي، تاريخ العلاقات العراقية- الاماراتية، متاح على الرابط الاتي:
-http://www.mofamission.gov.iq/abudhabi/ab/pagedisplay.aspx?sm=677.

(٢) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاء التجارة، الصادرات حسب النظام المنسق (H.S 02) للسنوات ٢٠٠٧-٢٠١٠، بغداد، كانون الثاني ٢٠١٢، ص٤.

الحادي عشر عالمياً لدولة الامارات العربية المتحدة والثاني عربياً، إذ أدت الزيارات الرسمية لوفود البلدين دوراً في تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، إذ ارتفع حجم الصادرات الاماراتية الى العراق خلال ٢٠٠٩ بنسبة ٤١% مقارنة بعام ٢٠٠٨ ليصل الى حوالي ٢,٤ مليار دولار، وقد نمت صادرات العراق الى الامارات لتصل الى حوالي ٧٧٨ مليون دولار[١].

وكانت قيمة استيرادات دولة الامارات العربية المتحدة من العراق غير النفطية لعام ٢٠١٠ حوالي (٦٧٣) مليون دولار امريكي[٢].

كما بلغت الصادرات العراقية ماعدا النفط الخام والمنتجات النفطية الى دولة الامارات العربية المتحدة في عام ٢٠١١ حوالي (٣.٥٧٨.٨٠٠) مليار دينار عراقي[٣]، وفي عام ٢٠١٢ حوالي (٣.١٢٧.٠٨) مليار دينار عراقي[٤]. وأوضح وكيل وزارة الاقتصاد الاماراتية السيد عبدالله صالح إن حجم التبادل التجاري بين العراق والامارات بلغ ٦ مليارات دولار في عام ٢٠١٢[٥]. وقد تصاعد إلى ٨ مليارات دولار خلال عام٢٠١٣[٦].

وفيما يخص التبادل الاقتصادي بين اقليم كردستان العراق ودولة الامارات العربية المتحدة، فقد بلغ حجم التبادل التجاري حوالي ٣ مليارات دولار في عام ٢٠١٣، ولكن الامارات تعمل على رفعه الى ١٠ مليارات دولار يشمل مجالات تجارية واستثمارية متنوعة[٧]. وكشف القنصل العام لدولة الامارات العربية المتحدة في اقليم كوردستان في ١حزيران ٢٠١٤، ان حجم التبادل التجاري بين اقليم كوردستان والامارات بلغ اكثر من ثمانية مليار دولار، بالإضافة لوجود اكثر من ١١٢ شركة اماراتية مسجلة في الاقليم[٨]. ولاشك في ان ازدياد حجم التبادل التجاري بين العراق ودولة الإمارات العربية المتحدة يؤدي الى تعزيز علاقاتهما الثنائية.

---

(١) جمهورية العراق، وزارة الخارجية، سفارة جمهورية العراق في أبو ظبي، العلاقات الاقتصادية العراقية- الاماراتية، مصدر سبق ذكره.

(٢) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاء التجارة، تقرير الاستيرادات لسنة ٢٠١١، بغداد، ٢٠١٢، ص١١.

(٣) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاء التجارة، تقرير الصادرات لسنة ٢٠١١، بغداد، نيسان ٢٠١٢، ص٩.

(٤) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاء التجارة، تقرير الصادرات لسنة ٢٠١٢، بغداد، أيار ٢٠١٣، ص٤.

(5) http://www.mubasher.info/ISX/home-page.

(6) http://www.eremnews.com.

(7) http://www.kurdsat.tv/almheliya.php.

(8) http://basnews.com/ar/Category/List/mod/151.

المطلب الثاني: الاستثمار

سوف نتناول في هذا المطلب عمليات الاستثمار التي تقوم بها دولة الإمارات العربية المتحدة في العراق.

لقد أكدت وزيرة التجارة الخارجية[١] على ارتفاع حجم التبادل التجاري غير النفطي بين الدولتين من ثلاثة مليارات و٧٩ مليون دولار عام ٢٠٠٨ إلى خمسة مليارات و١٩ مليون دولار عام ٢٠٠٩[٢]. كما اعلنت الهيئة العامة للمناطق الحرة التابعة لوزارة المالية، في ٢٠ أيار ٢٠١٤ توقيعها اربعة عقود مع شركة (اس كي اي انيرجي هولدنكس) الاماراتية للاستثمار في المنطقة الحرة بخور الزبير في محافظة البصرة، إذ أن العقد الأول تم ابرامه مع الشركة لتجارة المشتقات النفطية بأرض بلغت مساحتها ٢٠ الف متر مربع". وأن العقد الثاني تضمن انشاء مشروع خدمي بمساحة ١٦٠٠ متر مربع خاص بتقديم الخدمات النفطية واللوجستية فضلا عن تقديم خدمات الصيانة للمشاريع النفطية، وأن العقدين الاخيرين تم توقيعهما مع الشركة لممارسة النشاط التجاري مبينة ان مساحة احداهما بلغت ٣٠ الف متر مربع[٣]. ومن الجدير بالذكر ان تلك العقود لم تدخل حيز التنفيذ حتى كتابة هذه السطور.

في اطار بحث دولة الامارات العربية المتحدة عن فرص الاستثمار في كردستان العراق في القطاعات التي تعمل بها شركات الطاقة والبتروكيماويات والتجارة والاعمار والفندقة وصناعة الادوية وتجارة التجزئة والتعدين، عقدت وزيرة التجارة الخارجية مع رئيس وزراء اقليم كردستان العراق[٤] بتاريخ ١٩ مايو-حزيران ٢٠١٠ مباحثات موسعة بمقر حكومة الاقليم بشأن العلاقات الثنائية بين الإمارات والعراق وسبل استفادة المستثمرين الإماراتيين من الفرص المتاحة في الإقليم العراقي[٥].

وأكد الدكتور برهم صالح على أن اقليم كردستان العراق بسبب ميزة الامن التي يتمتع بها يشكل نقطة جذب ناجحة للاستثمارات الخارجية وفي مقدمها الاستثمارات الإماراتية في ضوء التقدم الذي حققه الاقليم في السنوات الأخيرة والذي تجسد في ارتفاع معدل دخل الفرد من ٧٥٠ دولارا إلى ٣٠٠٠ دولار عام ٢٠٠٩

---

(١) الشيخة لبنى بنت خالد القاسمي وزيرة التجارة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة.
(٢) الامارات تبحث عن فرص الاستثمار في العراق، ١٩ مايو ٢٠١٠، مصدر سبق ذكره.
(٣) المناطق الحرة توقع اربعة عقود مع شركة اماراتية للاستثمار في خور الزبير، ٢١ أيار ٢٠١٤، متاح على الرابط الاتي:
-http://www.iraqdirectory.com/ar/.
(٤) الدكتور برهم صالح رئيس وزراء اقليم كردستان العراق.
(٥) الامارات تبحث عن فرص الاستثمار في العراق، ١٩ مايو ٢٠١٠، متاح على الرابط الاتي:
-http://www.alrafidayn.com/alrafidayn.

ويتوقع أن يصل إلى ٤٥٠٠ دولار في السنوات القادمة. كما أكد على أن الاستثمارات الإماراتية خصوصا والأجنبية عموما[١].

بلغ حجم استثمارات الشركات الإماراتية في العراق بنهاية العام ٢٠١٠ (٣) مليار دولار)، ويتوقع ارتفاعها الى (٦) مليار دولار خلال السنوات القادمة، إذ إن الشركات الاماراتية مهتمة بتعزيز التعاون التجاري والاستثماري مع كردستان العراق، حيث تتطلع الى استثمار (٢,٢٢ مليار در هم) حتى عام ٢٠١٣ أي حوالي (٦٠٤٤٩٢٨٥٢) مليون دولار أمريكي، كما بلغ حجم استثمارات شركة "دانة غاز" ٨٠٠ مليون دولار في الاقليم[٢].

بلغت حصة استثمارات الشركات الإماراتية من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في أربيل نحو ٦.٢٪ خلال عام ٢٠١٢، وأن حجم الاستثمارات السياحية وصل إلى ١.٨ مليار دولار، وأشار إلى تطور السياحة في اربيل منذ عام ٢٠٠٥ في إطار تنويع مصادر الاقتصاد وعدم الاعتماد على النفط فقط، حيث حقق القطاع السياحي نمواً وارتفع عدد الزوار من ٣٧٧ ألف زائر من وسط وجنوب العراق وخارج العراق من إيران وتركيا إلى مليون و٣١٣ ألف زائر عام ٢٠١٠، وخلال الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠١٢ وصل إلى مليون و١٥٤ ألف زائر، وأشار إلى أن العائدات السياحية السنوية تصل حالياً إلى ما بين ٥٠٠ الى ٦٠٠ مليون دولار[٣].

ان حجم الاستثمارات في محافظة أربيل بالمشاريع الاستثمارية تبلغ نحو ٢٢ مليار دولار عام ٢٠١٢ الذي شهد تواجداً أكثر لشركات إماراتية للاستثمار، موضحاً أن الاستثمارات العراقية تمثل ٨٠٪ من الاستثمارات في أربيل وتمثل الاستثمارات الأجنبية نحو ١٤٪ من هذه النسبة الـ١٤%، ٦.٢٧٪ استثمارات لشركات إماراتية. وأن عدد المشاريع الاستثمارية التي حصلت على ترخيص خلال عام ٢٠١٤ حوالي ٢٤٠ مشروعاً في مختلف المجالات الإسكان والزراعة والنقل والصناعة والتجارة والخدمات والسياحة والاتصالات والمصارف بقيمة ١٢.٤٢٤ مليار دولار. وتبلغ قيمة المشاريع الاستثمارية الأجنبية ٢٧ مليار دولار بنسبة ١٨.٢٣٣٪ والمشاريع المشتركة ٥٥٩ مليون دولار بنسبة ٤.٥٪ والعراقية ٩.٥٨٧ مليارات دولار بنسبة ٧٧.١٧٪

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) جمهورية العراق، وزارة الخارجية، سفارة جمهورية العراق في أبو ظبي، العلاقات الاقتصادية العراقية- الاماراتية، مصدر سبق ذكره.

(٣) مشرق علي حيدر: ٦.٢% حصة الامارات من الاستثمارات الاجنبية في كردستان العراق، ٢٥ سبتمبر ٢٠١٢، متاح على الرابط الاتي:

-http://www.albayan.ae/.

وأشار إلى قيام شركات تأمين عالمية وعراقية بالتأمين على المشاريع الاستثمارية لتشجيع الاستثمارات[١].

لقد عقد ملتقى ومعرض التجارة والاستثمار الإماراتي العراقي الثاني في أربيل في حزيران ٢٠١٤، الذي نظمته وزارة الاقتصاد ومؤسستا دبي لتنمية الصادرات ودبي لتنمية الاستثمار التابعتان لدائرة التنمية الاقتصادية في دبي ودائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي، مع وفد رسمي وتجاري إماراتي ضم نحو ١٥٠ شخصاً يمثلون نحو ٦٠ جهة وشركة ممثلة للجهات الحكومية والقطاع الخاص في الدولة[٢].

أكد وزير التجارة والصناعة في حكومة إقليم كردستان العراق[٣] إلى أن حجم التبادل التجاري بين الإمارات واقليم كردستان بلغ ٢.٥ مليار دولار خلال عام ٢٠١٣، وبلغ عدد الشركات الإماراتية المسجلة رسمياً في كردستان ١٥٥ شركة، موضحاً وجود المزيد من الفرص الاستثمارية الواعدة في مختلف القطاعات وفي مقدمتها الزراعة بالإضافة إلى قطاع السياحة وخاصة في المناطق الشمالية للإقليم[٤]. من جانبها أشارت نوروز مولود، مدير عام هيئة الاستثمار في إقليم كردستان العراق، إلى أن حجم الاستثمارات الإماراتية في اقليم كردستان يصل إلى ١٦.٥ مليار درهم (٤.٥ مليارات دولار)، منها ١١ مليار درهم استثمارات في أربيل و٦.٥ مليارات في مناطق أخرى من الاقليم، ويأتي في مقدمتها مشروع وسط مدينة أربيل الذي تطوره شركة إعمار، ويمثل مجمعاً عصرياً متكاملاً يعيد رسم ملامح الوسط الجديد للمدينة أربيل. بالإضافة إلى مشروع منتج سياحي عملاق تطوره مجموعة ميدان في اقليم كردستان فضلاً عن استثمارات شركة دانة غاز ونفط الهلال في قطاع النفط والغاز، ولفتت مولود إلى وجود خطط لافتتاح مكتب تمثيلي للهيئة في دبي خلال الفترة المقبلة. كما أشارت إلى خطة لإقامة مجمع صناعي متكامل بالتعاون مع شركة دبي للاستثمار[٥].

ومن الجدير بالذكر ان هنالك علاقة طردية بين ازدياد حجم استثمارات دولة الإمارات العربية المتحدة في العراق وبين تطوير علاقاتهما الثنائية، ونفس الامر ينسحب على حجم استثمارات في اقليم كردستان، أي كلما ارتفع حجم الاستثمارات كلما تطورت العلاقات الثنائية بين الدولتين.

---

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) بشار باغ: ١٦.٥ مليار درهم استثمارات اماراتية في كردستان العراق، ١٦ يونيو ٢٠١٤، متاح على الرابط الاتي:

-http://www.albayan.ae.

(٣) السيد سنان شلبي وزير التجارة والصناعة في حكومة إقليم كردستان العراق.

(٤) بشار باغ: مصدر سبق ذكره.

(٥) المصدر السابق نفسه.

المبحث الثاني

العلاقات السياسية بين الإمارات العربية المتحدة والعراق

لعل من أهم القضايا التي لها تأثيرا رئيسيا في العلاقات الثنائية بين العراق ودولة الامارات العربية المتحدة هي قضية الجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى، فماهو موقف العراق من ذلك؟

كما ان التغيير السياسي الذي حصل في العراق بعد عام ٢٠٠٣، الذي كان من محصلته تغيير النظام السياسي بصورة جذرية، فما هو موقف دولة الامارات العربية المتحدة من ذلك التغيير؟

وعلى اساس ماتقدم، تم تقسيم هذا المبحث على مطلبين تناول المطلب الأول قضية الجزر الثلاث وموقف العراق منها، فيما تناول المطلب الثاني موضوع التغيير السياسي في العراق وموقف الامارات منه، وكما يأتي:

المطلب الأول: قضية الجزر الإماراتية الثلاث وموقف العراق منها

سوف نتناول في هذا المطلب قضية الجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى وموقف العراق منها، نظرا لما تمثله هذه القضية من اولوية محورية في العلاقات الدولية لدولة الامارات العربية المتحدة.

وعلى أساس ماتقدم، تم تقسيم هذا المطلب الى بندين تناول البند الاول منها قضية الجزر الإماراتية الثلاث، فيما تناول البند الثاني موقف العراق من قضية الجزر الثلاث، كما يأتي:

أولاً: قضية الجزر الاماراتية الثلاث:

واجهت دولة الامارات العربية المتحدة منذ قيامها عام ١٩٧١ مشكلة احتلال ايران للجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى.

١ - موقع الجزر الثلاثة:

تقع جزر طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وابو موسى في مدخل الخليج العربي، قرب مضيق هرمز بين الساحل الغربي للخليج العربي المقابل لسواحل دولة الامارات العربية المتحدة وبين جزيرة قشم الايرانية في الساحل الشرقي للخليج العربي. وتعد جزيرة ابو موسى اكبر هذه الجزر وتتبع سياسيا واداريا لإمارة الشارقة إذ تبعد مسافة (٤٠) ميلا عن ساحل الشارقة، و١٦٠ كم عن مضيق هرمز. يقطن في الجزيرة عدد من السكان يبلغ تعدادهم نحو ١٠٠٠ نسمة ويسكنون مساحة

مقدارها ٢٠كم٢، اما اصل سكان هذه الجزيرة فهم من القواسم من عرب الخان، المنطقة الواقعة على الساحل الغربي بين امارة الشارقة ودبي، يمارس سكانها مهنة التجارة والصيد والرعي، وتحتوي على مناجم غنية بأوكسيد الحديد الاحمر كما تحتوي على آبار للنفط. اما طنب الكبرى، فهي احدى الجزر التابعة لإمارة رأس الخيمة وتبعد مسافة ٤٦ ميلا عن ساحل رأس الخيمة، ولا يسكن الجزيرة الا قلة قليلة من السكان لا يتجاوز عددهم الـ٧٠٠ نسمة واغلبهم من عرب رأس الخيمة، ويعيشون على صيد الاسماك والغوص على اللؤلؤ، وقد دلت الاستكشافات الى وجود مناجم اوكسيد الحديد الاحمر فيها.اما طنب الصغرى، فهي اصغر هذه الجزر وتتبع امارة رأس الخيمة إذ تبعد نحو٤٠ ميلا عن ساحل رأس الخيمة، اما الحياة فمعدومة في هذه الجزيرة ولقد دلت التقارير الاولية لبعثات التنقيب عن النفط احتمال اكتشاف النفط في ارضها ومياهها الاقليمية(١).

٢ - أهمية الجزر الثلاثة:

تكمن اهمية الجزر الثلاث فيما يأتي(٢):

أ- تشكل البوابة والموقع الاستراتيجي بالنسبة لمضيق هرمز في الخليج العربي ومن ثم فهي تتحكم في خط الملاحة الدولية.

ب- يمكن استخدام هذه الجزر كموانئ، وملاجئ للسفن عند الضرورة في الاجواء العاصفة.

ج- يقع الممر الملاحي العميق بالخليج العربي بين هذه الجزر والساحل الشرقي للخليج العربي.

د- وجود ثروات طبيعية فلزية ولافلزية واحتوائها على الثروة النفطية كما تحتوي مياهها على الثروة السمكية وعلى مصائد للؤلؤ.

هـ- اهميتها الاقتصادية بالنسبة لخط المواصلات من حيث تمثل نقطة الوسط بالنسبة للصادرات والواردات الخارجة من الخليج العربي والداخلة اليه.

٣ - احتلال الجزر الثلاثة:

في ٦ اذار ١٩٦٤ قامت قطع من الاسطول الايراني باحتلال جزيرة ابو موسى، وتعالت الاحتجاجات الرسمية والشعبية في الوطن العربي، في ضوء ذلك

---

(١) شاكر محمود وهيب: سياسة دولة الامارات العربية المتحدة تجاه منطقة الخليج العربي ١٩٧١-١٩٩١، مصدر سبق ذكره، ص ص٦٨-٦٩.

(٢) ينظر: المصدر نفسه، ص٧٠. وكذلك: جعفر عباس حميدي، د. طارق نافع الحمداني، د. صادق ياسين الحلو: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٩١، ص ص٢٣٠-٢٣٤.

صرح وزير الخارجية الايراني بأن (انزال الجيوش الايرانية في ابو موسى وجزيرتي طنب الكبرى والصغرى كانت مناورة عسكرية طارئة اشترك فيها الاسطول الايراني والامريكي، ليس بقصد الاحتلال). وبهذا تم اجلاء القوات الايرانية من الجزر بعد عشرين يوما[١].

بعد انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج العربي قبل نهاية عام ١٩٧١ تولت الولايات المتحدة ملء الفراغ الناجم عن ذلك[٢]. وعلى اثر قرار حكومة العمال في بريطانيا بالانسحاب من منطقة الخليج العربي صرح شاه ايران في ٢٨ ايلول ١٩٧١ الى صحيفة الفيغاروا الفرنسية، (بأن الجزر الثلاث هي اراضي ايرانية وان والده ذكره بسيادة ايران عليها قبل الحرب العالمية الثانية، غير ان البريطانيين ارسلوا بواخرهم الحربية ردا على ذلك فتخلى والده عن المطالبة بهذه السيادة بصورة مؤقتة، اما اليوم فقد تغيرت الامور فلدينا اسطول حربي وطائرات فانتوم وفرق بجنود المظلات واستطيع ان اتحدى بريطانيا واحتل الجزر). وفي ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧١ وهو آخر ايام الحماية البريطانية على الخليج العربي، شنت القوات الايرانية هجوما على الجزر الثلاث، وقامت باحتلالها وطرد السكان من بيوتهم وتشريد اطفالهم إذ نقلتهم قوارب الصيد التي يمتلكونها الى رأس الخيمة. وانها دمرت مركز الجيش الوحيد في الجزيرتين وقتلت وجرحت من فيه، فضلا عن تدمير المدرسة القاسمية الابتدائية ومساكن المواطنين فيها[٣]. واصدرت دولة الامارات العربية المتحدة في ٢ كانون الاول ١٩٧١ بيانا استنكرت فيه العدوان الايراني على الجزر، وقدم شيخ رأس الخيمة الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية في ٦ كانون الاول ١٩٧١ مجموعة من الوثائق بلغ عددها ١٨ وثيقة تتضمن اعترافات من الجهة الرسمية والممثلين الرسميين في الحكومة البريطانية بتبعية جزيرتي طنب الكبرى والصغرى الى رأس الخيمة وجزيرة أبو موسى للشارقة[٤].

لقد كان هدف ايران من احتلال الجزر الاماراتية الثلاث هو ما يأتي[٥]:

أ- تأكيد الدور الايراني القوي في الخليج بأي صيغة كانت سياسية او عسكرية.

ب- تأكيد الوجود العسكري الايراني في منطقة الخليج العربي.

---

(١) شاكر محمود وهيب: سياسة دولة الامارات العربية المتحدة تجاه منطقة الخليج العربي ١٩٧١-١٩٩١، مصدر سبق ذكره، ص٨٠.

(٢) سعد حقي توفيق: تاريخ العلاقات الدولية، مكتبة السنهوري، بغداد، بلا تاريخ، ص٣١٥.

(٣) شاكر محمود وهيب: سياسة دولة الامارات العربية المتحدة تجاه منطقة الخليج العربي ١٩٧١-١٩٩١، مصدر سبق ذكره، ص ص٨٠-٨١.

(٤) المصدر نفسه، ص٨٢.

(٥) اميل نخلة: العلاقات العربية- الامريكية في الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٧٨، ص ص٣٩-٤٠.

ج- تحقيق ضمان حرية تدفق النفط والوصول اليه من قبل الغرب.
د- مقاومة الحركات اليسارية من أي دولة او حركة في الخليج.

ثانيا: موقف العراق من قضية الجزر الثلاث:

عمت التظاهرات في العراق، وصدر قرار من (مجلس قيادة الثورة) آنذاك بقطع العلاقات الدبلوماسية مع ايران وبريطانيا وحملتهما مسؤولية العدوان. بدأ العراق بعد الاحتلال مباشرة بالتحرك للدفاع عن الحق العربي في الجزر الثلاث، ودرء التهديدات الإيرانية للخليج العربي، خلال مؤتمر وزراء الخارجية العرب المنعقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتاريخ ١٩٧١/١١/١٢، بل إن العراق رفض رفضاً قاطعاً كل اتفاق يمس عروبة الجزر الثلاث، ووجه احتجاجاً شديد اللهجة إلى السفارة البريطانية بتاريخ ١٩٧١/١١/٢٠ أعلن فيه رفضه للاتفاق الذي تمَّ بين حاكم الشارقة والحكومة الإيرانية بشأن جزيرة أبي موسى لمساس ذلك بالسيادة العربية فضلاً عن كونه مُخالفاً لأحكام اتفاقية ١٨٩٢ المعقودة بين بريطانيا وشيوخ الإمارات العربية، وقدم مذكرة ثانية إلى السفارة البريطانية على أثر الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث بتاريخ ١٩٧١/١١/٢٠ حمّل فيها الحكومة البريطانية مسؤولية استقطاع جزء من الأرض العربية وتسليمه إلى دولة أجنبية، كما وجه مذكرة احتجاج شديدة إلى الحكومة الإيرانية، طالب فيها إيران بسحب قواتها من الجزر وإنهاء احتلالها فوراً وقدّم مع بعض الدول الشقيقة شكوى إلى مجلس الأمن لوضع حد للعدوان الإيراني على الجزر العربية[١].

ان مسألة الجزر الثلاث اثيرت امام الامم المتحدة في اكثر من مناسبة، فبعد الاحتلال الايراني لها تقدم العراق بشكوى ضد ايران لدى مجلس الامن نيابة عن حكومة رأس الخيمة التي لم تكن عضوا حينذاك في اتحاد الامارات العربية. وخلال جلسته رقم (١٦١٠) التي عقدت يوم ١٩٧١/١٢/٩ بدأ مجلس الامن في مناقشة الشكوى بناء على طلب المندوب العراقي، وخلال بحث الشكوى جرت مناقشات حادة بين الوفدين العربي والايراني إذ قدم كل طرف حججه واسانيده القانونية والتاريخية، إلا ان المناقشات لم تسفر عن نتيجة معينة، الامر الذي دفع بممثل الصومال الى تقديم اقتراح يقضي بإنهاء النقاش حول هذه القضية حتى تتاح للأطراف فرصة التشاور فيما بينها بقصد التوصل الى حل مناسب ومقبول، وتم الاخذ بالاقتراح الصومالي واسدل الستار على الشكوى نهائيا. والواقع ان الاقتراح الصومالي كان له ما يبرره

(١) حسام احمد: الموقف العراقي من احتلال الجزر الاماراتية بين الأمس واليوم، مجلة الرائد، العدد (٢٩)، ٢٠٠٨/١٢/٥، متاح على الرابط الاتي:
-http://www.alraeed.net/raeedmag/preview.php?id=959

وقتذاك. فلم تكن مواقف الدول العربية موحدة اساسا ازاء تقديم الشكوى وعرضها على مجلس الامن، فقد كان من رأي بعض الدول العربية عدم تصعيد الموقف مع ايران، هذا الى جانب انها كانت تنقصها الكثير من الوثائق والمستندات والدراسات والابحاث الخاصة بالجزر المحتلة، بل ان بعض الدول العربية لم تكن على المام كاف بأصل المشكلة وجذورها التاريخية والسياسية والقانونية(١).

هذا في الوقت الذي جندت فيه ايران كل امكاناتها لتأكيد عائدية الجزر المحتلة لها مستخدمة الوثائق والمستندات المؤيدة لوجهة نظرها وفوق هذا وذاك فإن موقف الولايات المتحدة الامريكية ودول اوروبا كان لصالح ايران، ولذلك فإن الاقتراح الصومالي كان بمنزلة حل توفيقي للمشكلة، فلا الدول العربية سلمت بالاحتلال الايراني او اعترفت به، ولا ايران نالت الشرعية على تصرفها تجاه الجزر، ولا ابدى مجلس الامن رأيه النهائي في الشكوى المقدمة اليه. وأثيرت المسألة أكثر من مرة أمام الامم المتحدة اثناء الحرب العراقية- الايرانية عندما تم توجيه كتاب من الممثل الدائم لدولة الامارات العربية المتحدة بتاريخ ١٩٨٠/١٢/١ الى الامين العام للأمم المتحدة التي تمسكت فيه دولة الامارات العربية المتحدة بسيادتها الكاملة على جزرها الثلاث، ودعت ايران الى حل المشكلة بالطرق السلمية(٢).

وعقب انهيار مفاوضات ابوظبي التي عقدت في الفترة من ٢٧- ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢ بين وفدي دولة الامارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وبعد ثلاث جلسات أعلن رسميا عن فشل المفاوضات والقى كل وفد مسؤولية هذا الفشل على الطرف الآخر، واعلنت دولة الامارات العربية المتحدة عبر بيانها الرسمي الذي اصدرته بعد فشل المفاوضات انها ستلجأ الى كل الوسائل والسبل السلمية المتاحة لتأكيد سيادتها الكاملة على جزرها الثلاث ومن ضمنها احالة النزاع الى الامم المتحدة(٣).

أما عن فرص استصدار قرار دولي ملزم من مجلس الامن بتطبيق تدابير معينة قبل ايران لاستمرار احتلالها الجزر ولتجاوزاتها، فتبدو ضعيفة على الاقل في الوقت الحاضر، ذلك ان اصدار مثل هذا القرار رهن بتوافر شروط قانونية معينة في النزاع، وبموافقة جماعية من الاعضاء الدائمين في المجلس، فقد دلت سوابق العمل

---

(١) عبد الوهاب عبدول: ازمة الجزر العربية الثلاث بين وضوح الموقف الاماراتي وتناقض الموقف الايراني، ورقة مقدمة الى ندوة جزر السلام، أبو ظبي، نوفمبر ١٩٩٤، ص٩. متاح على الرابط الاتي:

-http://www.emirates-islands.ae/HTM-Docs/nadawat/1.htm.

(٢) المصدر السابق نفسه، ص ص٩-١٠.

(٣) عبد الوهاب عبدول: ازمة الجزر العربية الثلاث بين وضوح الموقف الاماراتي وتناقض الموقف الايراني، المصدر السابق، ص١٠.

الدولي في هذا الصدد ان اعضاء مجلس الامن الدائمين مالكي حق الاعتراض لا يصوتون على اصدار قرارات بتدابير عقابية ما لم تكن مصالحهم الامنية او السياسية او الاقتصادية او الاستراتيجية مهددة او معرضة للخطر، والتدابير العسكرية التي اتخذها مجلس الامن ضد العراق ابان غزوه واحتلاله الكويت وكذلك تدابير الحظر والمقاطعة التي فرضها المجلس على ليبيا وهايتي وعلى اطراف الصراع الدائر في جمهورية يوغسلافيا السابقة ابلغ مثال على ذلك[١].

وواقع الحال ان احتلال ايران لثلاث جزر عربية في الخليج العربي لم يؤثر حتى الآن على مصالح الدول الكبرى الاقتصادية او السياسية او الامنية او الاستراتيجية. فمصالحها تنتظم حول ضمان وصول امدادات النفط اليها بأقل الاسعار ومرور سفنها عبر مضيق هرمز دون مضايقة ووصول صادراتها الى بلدان دول الخليج، وضمان حصولها على قواعد وتسهيلات بحرية وامدادات لوجستية. واخيراً فإن للدول الدائمة العضوية في مجلس الامن مصالح حيوية في ايران ذاتها تمنعها من ان تقوم بإصدار مثل هذا القرار او اي قرار آخر يضر بمصالحها في ايران، ان كل ما يمكن ان يفعله مجلس الامن هو دعوة دولة الامارات العربية المتحدة والجمهورية الاسلامية الايرانية الى حل المسألة عبر وسائل التسوية السلمية، ويبقى تنفيذ هذه التوصية رهن ارادة ورغبة طرفي النزاع[٢].

تعرض موقف العراق البرلماني وليس الحكومي الرسمي من احتلال الجزر الإماراتية الثلاث إلى بعض التغيير من قبل بعض النواب في ظل النظام السياسي الذي تأسس بعد عام ٢٠٠٣، وتمثّل هذا التغيير في موقف بعض أعضاء الوفد العراقي من البيان الختامي لمؤتمر البرلمانيين العرب المنعقد في اربيل عام ٢٠٠٨، عندما أبدوا اعتراضهم على الفقرات التي طالب فيها المجتمعون من النظام الإيراني بإخلاء الجزر العربية الثلاث، بشكلٍ أثار استغراب واستياء الوفود العربية لا سيما الوفد الإماراتي[٣]. وكان البيان الختامي للمؤتمر الثالث عشر للاتحاد البرلماني العربي المنعقد في أربيل للمدة ١١-١٣/ أذار- مارس/٢٠٠٨، قد تضمن القرار رقم (١٢) الخاص بالموقف من استمرار ايران احتلال الجزر الإماراتية الثلاث، الفقرات الأتية[٤]:

---

(١) المصدر السابق نفسه، ص١٠.

(٢) عبد الوهاب عبدول: ازمة الجزر العربية الثلاث بين وضوح الموقف الاماراتي وتناقض الموقف الايراني، مصدر سبق ذكره، ص١٠-١١.

(٣) المصدر السابق نفسه، ص١٤.

(٤) البيان الختامي للمؤتمر الثالث عشر للاتحاد البرلماني العربي المنعقد في أربيل للمدة ١١-١٣/أذار-مارس/٢٠٠٨، متاح على الرابط الاتي:

-http://www.arab-ipu.org/.

١- يدعم حق دولة الإمارات العربية المتحدة الكامل على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، ويؤيد كافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها دولة الإمارات العربية المتحدة لاستعادة سيادتها على جزرها المحتلة.
٢- يطالب إيران بترجمة ما تعلنه عن رغبتها في تحسين العلاقات مع الدول العربية إلى خطوات عملية وملموسة قولا وفعلا بالاستجابة إلى الدعوات الصادقة والجادة من دولة الإمارات العربية المتحدة الداعية إلى حل النزاع حول الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة بالطرق السلمية سواء بالمفاوضات المباشرة الجادة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.
٣- يدعو جميع المجالس البرلمانية العربية إلى الالتزام في اتصالاتها مع إيران بإثارة قضية احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث والتأكيد على ضرورة إنهائه انطلاقا من أن الجزر هي أرض عربية محتلة مع تأكيدها على ذلك أثناء مشاركاتها في المحافل البرلمانية المختلفة.
٤- يدين المؤتمر قيام الحكومة الإيرانية ببناء منشآت سكنية لتوطين الإيرانيين في الجزر الإماراتية الثلاث بما يهدف إلى تغيير تركيبتها الديمغرافية وعدَّ ذلك عملاً منافياً لأحكام القانون الدولي واتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩.
٥- يدين المناورات العسكرية الإيرانية التي تشمل جزر دولة الإمارات والمياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث بوصفها جزءا لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة، ويطالبها بالكف عن هذه الانتهاكات التي لا تساعد على بناء الثقة وتهدد الأمن والاستقرار في المنطقة، مما يؤدي إلى تهديد الأمن والسلم الدوليين.

وقد عبّر السيد رئيس الشعبة العراقية عن أنها مع حل أي مشكلة حدودية عربية سواء فيما بين الدول العربية الشقيقة أو فيما بينها وإحدى دول الجوار الإسلامي بالطرق السلمية وبالحوار الثنائي البناء ومبادئ العدل وحسن الجوار. وبناء على ذلك تدعو الشعبة العراقية البلدين الجارين المسلمين، دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية إلى الحوار الثنائي فيما بينها لحل مشكلة الجزر الثلاث وفقاً للمبادئ المذكورة في القرار، ومع ذلك فإن الشعبة تعلن تحفظها على ما ورد في هذا القرار، على الرغم من ان بعض أعضاء الوفد العراقي في الجلسة

الختامية قد عبروا عن مساندتهم لهذا القرار [١]. ومن الجدير بالذكر ان هذا التحفظ لم يكن يعبر عن موقف الحكومة العراقية الرسمي.

ورغم هذا التحفظ الذي تم تقديمه من قبل بعض النواب لاعتبارات سياسية، الا انه لايمثل موقف الدولة العراقية الرسمي، لاسيما وان هنالك من النواب كان قد أيد القرار رقم ١٢ بشدة، أي ان هنالك انقساما واضحا في مواقف الوفد العراقي بشأن ذلك.

لاشك في ان حصول اختلاف في موقف العراق بشأن قضية جزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة، ولم يكن ذلك الموقف على المستوى الرسمي الحكومي الذي يملك صلاحيات صنع القرار السياسي الخارجي لاسيما مؤسسة رئاسة الجمهورية او مجلس الوزراء او وزارة الخارجية العراقية بل كان موقف بعض أعضاء مجلس النواب ولم يعبر حتى عن موقف مجلس النواب نفسه آنذاك.

المطلب الثاني: التغيير السياسي في العراق وموقف الامارات منه

سوف نتناول في هذا المطلب التغيير السياسي الذي حصل في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وموقف دولة الإمارات العربية المتحدة من تبدل النظام السياسي فيه، وكما يأتي:

أولاً: التغيير السياسي في العراق:

بعد احتلال العراق وتغيير نظامه السياسي في ٩/نيسان/٢٠٠٣، حصل تغيير في طبيعة وخصائص النظام السياسي العراقي كما رسمته بعض المواد الواردة في دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، لاسيما المواد: (١ و٥ و٦ و٤٧)، فقد نصت المادة الاولى من الدستور على إن: (جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق)[٢].

---

(١) ينظر التحفظ في ملاحظة رئيس الشعبة العراقية على القرار في البيان الختامي للمؤتمر الثالث عشر للاتحاد البرلماني العربي المنعقد في أربيل للمدة ١١-١٣/ أذار- مارس/٢٠٠٨، مصدر سبق ذكره.

(٢) نصت المادة (٥) على إن: (السيادة للقانون، والشعب مصدر السلطات وشرعيتها، يمارسها بالاقتراع السري العام المباشر وعبر مؤسساته الدستورية). ونصت المادة (٦) على إن: (يتم تداول السلطة سلمياً، عبر الوسائل الديمقراطية المنصوص عليها في هذا الدستور). ونصت

وعلى اساس مضامين تلك المواد، تتبين طبيعة النظام السياسي العراقي من الناحية الدستورية النظرية، كما يأتي[١]:

١- شكل الحكومة جمهوري.
٢- شكل الدولة اتحادي.
٣- أسلوب الحكم ديمقراطي، نوعه نيابي، أي يقوم على أساس انتخاب الشعب العراقي بصفته مصدرا للسلطات وشرعيتها، لنواب يمثلونه.
٤- نوع النظام السياسي برلماني.
٥- صورة العلاقة بين السلطات الاتحادية: التشريعية والتنفيذية والقضائية، هي الفصل فيما بينها.

ومن الجدير بالذكر ان تشابه شكل الدولة الاتحادي بين الدولتين يخلق فرص كبيرة لتحقيق التعاون فيما بينهما، إذ إنهما يمثلان تجارب اتحادية فيدرالية عربية قائمة على ارض الواقع، ويمكن للتجربة الاتحادية الاماراتية الناجحة ان تقدم فوائد كبيرة للتجربة الاتحادية العراقية الناشئة، و هذه الامور يمكن ان تعزز علاقاتهما الثنائية.

ثانيا: موقف الامارات من التغيير السياسي في العراق:

أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين العراق ودولة الامارات العربية المتحدة منذ قيام الاتحاد عام ١٩٧١ على مستوى سفارة مقيمة، ثم تم قطع العلاقات الدبلوماسية وسحب السفير بعد غزو العراق للكويت، وفي عام ١٩٩٨ تم الاتفاق على إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وعلى مستوى قائم بالأعمال، وفي عام ٢٠٠٢ أعيد رفع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين على مستوى سفير[٢].

لقد اتسمت العلاقات بين الدولتين بالإيجابية خلال مرحلة السبعينيات لاسيما وان العراق قد أيد بقوة قيام الاتحاد بين الامارات العربية في الخليج العربي، واستمرت تلك العلاقات الايجابية خلال مرحلة الثمانينيات عندما اعلن العراق

المادة (٤٧) على إن: (تتكون السلطات الاتحادية، من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، تمارس اختصاصاتها ومهماتها على اساس مبدأ الفصل بين السلطات).

(١) علي هادي حميدي الشكراوي: النظم السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية- القاهرة، ٢٠١٤، ص ص٢٧٧-٢٧٨.

(٢) جمهورية العراق، وزارة الخارجية، سفارة جمهورية العراق في أبو ظبي، تاريخ العلاقات العراقية- الاماراتية، مصدر سبق ذكره.

بتاريخ: ٢٢ أذار ١٩٨١ تأييده لقيام مجلس التعاون لدول الخليج العربي بتاريخ: ٢٥ أيار ١٩٨١[١].

وبصدد موقف دولة الامارات العربية المتحدة من الحرب العراقية- الايرانية، فقد اعلنت عن استعدادها منذ بداية الحرب للقيام بدور الوساطة بين الدولتين لإنهائها سواء بمبادرة ذاتية منها او ضمن اطار مجلس التعاون الخليجي او اسناد المبادرات السلمية على المستوى الاقليمي والدولي[٢].

وشهدت العراقية- الاماراتية توترا في عقد التسعينيات لاسيما خلال انعقاد مؤتمر القمة العربية السابع غير العادي في بغداد في المدة ٢٨-٣٠ أيار ١٩٩٠، عندما اتهمت الحكومة العراقية بعض دول الخليج منها الامارات بتطبيق سياسة موالية للولايات المتحدة الامريكية استهدفت تخفيض اسعار النفط الخام، إذ ان انخفاض سعر النفط دولار واحد يكلف العراق ألف مليون دولار من عائداته السنوية. كما وجه العراق اتهام مباشر الى الكويت والامارات في مذكرة وجهها الى الجامعة العربية بتاريخ ١٨ تموز ١٩٩٠ بزيادة حصصهم الانتاجية من النفط خارج حصصها المقررة في منظمة أوبك[٣].

وازدادت العلاقات سوءاً بين الدولتين عندما أقدم العراق على احتلال الكويت في ٢ آب ١٩٩٠، حيث أدانت دولة الامارات العربية المتحدة هذا العمل الذي من شأنه تعريض منطقة الخليج العربي الى الخطر[٤].

ولوحظ ان هنالك تغييرا في السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة تجاه العراق في نهاية ١٩٩٥، حيث دعت الى التمييز بين الشعب العراقي ونظام حكمه، واعلن رئيس الدولة بان سياسة العقوبات المفروضة على العراق بها حاجة الى مراجعة[٥].

ومنذ عام ١٩٩٧ قدمت دولة الامارات العربية المتحدة مساعدات انسانية لتخفيف معاناة الشعب العراقي، ودعت في القمة العربية المنعقدة في عمان بتاريخ ١٩٩٩/٣/١٨ الى رفع العقوبات المفروضة على العراق، كما قدمت مبادرة ٣

---

(١) صبا حسين مولى: العلاقات العراقية- الاماراتية ١٩٧١-٢٠٠٣ دراسة تاريخية سياسية، في كتاب: د.شمران العجلي وأخرون: علاقات العراق الدولية وانعكاساتها على الاداء السياسي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢، ص ص٣٨٤-٣٨٧.

(٢) صبا حسين مولى: العلاقات العراقية- الاماراتية ١٩٧١-٢٠٠٣ دراسة تاريخية سياسية، مصدر سبق ذكره، ص٣٨٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ص٣٩٤-٣٩٥.

(٤) المصدر نفسه، ص٣٩٥.

(٥) صبا حسين مولى: العلاقات العراقية- الاماراتية ١٩٧١-٢٠٠٣ دراسة تاريخية سياسية، مصدر سبق ذكره، ص٣٩٩-٤٠٠.

/اذار/٢٠٠٣ لتجنيب العراق مخاطر التهديدات الامريكية عندما تضمنت ان تتخلى القيادة العراقية عن السلطة بضمانات دولية[١].

ثم تحسنت العلاقات بعد سقوط النظام السياسي، وتشكيل مجلس الحكم وتشكيل الحكومة العراقية في ٢ أيلول ٢٠٠٣ لاسيما وانها عدّت ذلك خطوة ايجابية مهمة في استعادة الشعب العراقي لإدارة شؤونه بنفسه تدريجيا، بعدما فقدها في ظل الاحتلال الاجنبي العسكري المباشر.

وعقد العراق ودولة الامارات العربية المتحدة عدد قليل من الاتفاقيات الثنائية التي يمكن لها ان تنظم العلاقات الثنائية بينهما قبل عام ٢٠٠٣، وهي[٢]:

- اتفاقية التعاون الثقافي والتربوي والإعلامي والسياحي لعام ١٩٧٧.
- الاتفاق التجاري والاقتصادي لعام ١٩٧٨.
- اتفاقية التعاون الفني لعام ١٩٨٤.
- الاتفاقية البيطرية بين البلدين لعام ١٩٩٠.
- اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين لعام ٢٠٠٢.

اما بعد تغيير النظام السياسي العراقي عام ٢٠٠٣، فقد تم تعيين السيد فارس عجيل الياور بتاريخ ٢٠٠٤/١١/١١ سفيراً للعراق الذي قدم أوراق اعتماده بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٧ وانهى مهام عمله في حزيران ٢٠٠٨. وبتاريخ ٢٠٠٦/١١/١ تم فتح الملحقية الثقافية العراقية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وبتاريخ ٢٠٠٨/٦/٥ أعلن الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية الإماراتي اثناء زيارته بغداد إعادة فتح السفارة الإماراتية، وتسمية السفير عبد الله الشحي سفيراً لدولة الإمارات العربية المتحدة في بغداد. وبتاريخ ٢٠٠٨/٧/١٦ حصلت موافقة وزارة خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة على فتح الملحقية التجارية العراقية. وفي ٢٠٠٩/٢/١، بعد استكمال الموافقات الرسمية واعتماد الاختام الخاصة بالملحقية، باشرت الملحقية عملها. وقدم السفير أرشد توفيق بتاريخ ٢٠١١/٩/١٩ أوراق اعتماده الى الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة[٣].

وبعد تغيير النظام السياسي العراقي، لم نجد هنالك اتفاقا دوليا ثنائيا بينهما، رغم تركيز دولة الامارات العربية المتحدة على الجانب الاقتصادي الاستثماري في العراق.

---

(١) المصدر نفسه، ص٤٠٢-٤٠٧.

(٢) جمهورية العراق، وزارة الخارجية، سفارة جمهورية العراق في أبو ظبي، تاريخ العلاقات العراقية- الاماراتية، مصدر سبق ذكره.

(٣) جمهورية العراق، وزارة الخارجية، سفارة جمهورية العراق في أبو ظبي، تاريخ العلاقات العراقية- الاماراتية، مصدر سبق ذكره.

ورغم ذلك فقد تميز موقف دولة الامارات عن سواها من الدول العربية في انها من أوائل الدول التي فتحت سفارة لها في بغداد عام ٢٠٠٨، كما انها اطفأت ديونها على العراق بنسبة ١٠٠% اضف الى ذلك زيارة مسؤوليها الى بغداد وتقديم مساعدات انسانية الى الشعب العراقي.

ورحبت دولة الامارات العربية المتحدة بقرار مجلس الامن ٢٠١٣/٢١٠٧ الخاص رفع العقوبات الدولية جزئيا عن العراق وإحالة الملف العراقي من الفصل السابع الى أحكام الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، واعتبرته دليلا على اعتراف المجتمع الدولي بالجهود التي بذلها العراق من اجل طي صفحة الماضي وحل مشاكله الراهنة، واعرب مساعد وزير الخارجية الاماراتية للشؤون السياسية طارق الهيدان على امل بلاده من ان يحقق العراق مصالحة وطنية شاملة تكون ضمانا حقيقيا لاستقراره كما رحبت دولة الامارات ايضا ضمن المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعات دورته الرابعة والثلاثين التي عقدت برئاسة أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد في ١١ كانون الاول ٢٠١٣ في الكويت، بقرار مجلس الأمن رقم ٢١٠٧ /٢٠١٣، الذي قرر بالإجماع إحالة ملف الأسرى والمفقودين وإعادة الممتلكات الكويتية إلى بعثة الأمم المتحدةUNAMI لمتابعة هذا الملف[١].

وتعكرت العلاقات بين البلدين عندما استدعى وزير الدولة للشؤون الخارجية في الامارات بتاريخ ٢٠١٤/٣/١٢ سفير العراق لديها وسلمته مذكرة استنكرت فيها تصريحات رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي التي اتهم فيها السعودية بدعم الإرهاب في مقابلة تلفزيونية مع قناة "فرانس ٢٤". واعتبر الوزير ان "تصريحات المالكي عارية عن الصحة ولا تستند الى تقييم صحيح للوضع في المنطقة، فيما يتعلق بالإرهاب خاصة وان المملكة العربية السعودية تقوم بدور بارز لمكافحة الإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره[٢].

وبتاريخ ١٨ حزيران ٢٠١٤ استدعت دولة الإمارات السيد عبدالله إبراهيم الشحي سفيرها في بغداد، وذلك للتشاور في ظل التطورات الخطيرة التي يشهدها العراق، وأكدت وزارة الخارجية، في بيان أصدرته بتاريخ ١٨ حزيران ٢٠١٤، أن الطريق الوحيد لإنقاذ العراق والحفاظ على وحدته الإقليمية واستقراره، هو في تبني مقاربة وحل وطني توافقي يجمع ولا يقصي، ودعت إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية جامعة وشاملة لا تستثني أياً من مكونات الشعب، ورفضت أي تدخل في شؤون العراق الداخلية. وأعربت وزارة الخارجية عن بالغ قلقها من استمرار السياسات الإقصائية والطائفية والمهمشة لمكونات أساسية من الشعب العراقي. ورأت أن هذا

(1) http://www.almustaqbal.com/issues/12/12/2013.
(2) http://almasalah.com/ar/.

النهج يسهم في تأجيج الأوضاع، ويكرس مساراً سياسياً يعزز من الاحتقان السياسي والنزيف الأمني على الساحة العراقية. وقالت إن دولة الإمارات العربية المتحدة إذ تستنكر مجدداً وتدين بأشد العبارات إرهاب تنظيم (داعش) وغيرها من الجماعات الإرهابية، الذي أدى إلى إزهاق أرواح العديد من أبناء الشعب العراقي الأبرياء، إلا أن الإمارات على قناعة وثقة بأن الخروج من هذا النفق الدموي لا يتم من خلال السياسات الإقصائية، والتوجهات الطائفية. وجددت وزارة الخارجية حرص دولة الإمارات الكامل على سيادة العراق ووحدة أراضيه، وترى أن هذا المبدأ يمثل أولوية قومية عربية، وتؤكد في الوقت ذاته، حرصها على استقرار العراق، ورفضها التام لأي تدخل في شؤونه الداخلية[1].

(1) http://www.alittihad.ae/.